



## إِتْحَافُ الْأَمْجَادِ فِي مَا يَصِحُّ بِهِ الْإِسْتِشْهَادُ

العلامة مُحَمَّدُ شُكْرِي الْأُلُوسِي رحمه الله تعالى

الحمد لله الذي استغنى إثباتُ وحدانيته عن الشاهد والدليل، وتَنَزَّهَ جَلَّ شَأْنُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ نُظِيرٌ أَوْ يَوْجَدَ لَهُ مِثِيلٌ. والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بأوضح الحجج والبيّنات، والمبعوث بأقوى الدلائل وأعلى المعجزات وعلى آله وأصحابه الذين يُقْتَدَى بأفعالهم ويُستشهد بكلامهم وأقوالهم. فهذه رسالة لطيفة وعجالة شريفة سمّيتها «إتحاف الأمجاد في بيان ما يصح به الاستشهاد»، سائلاً منه سبحانه أن ينفع بها المخلصين، ويذلل بها طرق المشتغلين، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الاستشهاد بكلامها. وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبدالله بن شيرمة، يلحّون الفرزدق والكميت وذا الرُّمّة وأضرابهم، وكانوا يعدُّونهم من المولدين، لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب. وقد نقل بعض الفضلاء من سُراخ شواهد الرضي عن ابن رشيّق أنه قال في «العمدة».

كل قديم من الشعراء، مُحدث في زمانه، نظراً إلى مَنْ كان قبله. وكان أبو عمرو يقول:

«لقد حسن هذا المولّد حتى لقد هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ صبياننا برواية شعره» يعني بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولّداً بالنسبة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين، وكان لا يعتد إلا بشعر المتقدمين.

قال الأصمعي: جلسْتُ إليه عَشَرَ حَجَجٍ، فما سمعته يَحْتَجُّ ببيت إسلامي. وأما الرابعة:

فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري، وتبعه



الجاهلية والإسلام، كَلْبِيدٌ وَحَسَنٌ.

### الثالثة:

المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

### الرابعة:

المولّدون، ويقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا هذا، كبشار بن برد وأبي نواس.

فالتبقيتان الأوليان، يستشهد بهنّ في جميع علم الأدب، أعني اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع وغيرهما بالإجماع.

وأما الثالثة، فالصحيح صحة

اعلم أنّ المثال هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثال جعلي، وأنّ الشاهد هو الجزئي الذي يُذكر لإثبات القاعدة، كآية من التّزِيل أو قول من أقوال العرب الموثوق بعريبتهم.

فالفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق، فإنّ كل ما يصلح شاهداً يصلح مثالا من غير عكس كلي، إذ لا يلزم أن يكون الجزئي مذكوراً بعد الحكم الكلي فضلاً عن كونه مثالا أو شاهداً، فكونه مذكوراً للإيضاح أو للإثبات عارض مُفَارِق لا يمكن اعتباره في حقيقتهم، ولو اعتبر ذلك فريماً يتباينان وربما يتصادقان، فبينهما على التقدير تباين جزئي.

إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ الكلام الذي يُستشهد به نوعان: شعر وغيره.

### النوع الأول: الشعر

والقائلون للشعر على طبقات: الطبقة الأولى:

الجاهليون، وهم الذين لم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى.

### الثانية:

المخضرمون، وهم الذين أدركوا



والخامسة: المحدثون، وهم من بعدهم، كأبي تمام والبحتري.  
والسادسة: المتأخرون، وهم من بعدهم، كأبي الطيب المتنبّي، إذ ما بعد المتقدمين لا يجوز الاحتجاج بكلامهم، فهم طبقة واحدة، فلا فائدة في تقسيمهم.

#### النوع الثاني: النثر

وأما قول ربنا تبارك وتعالى، فهو أفصح كلام وأبلغه، فلا خلاف في جواز الاستشهاد بمتواتره وشأده، كما بيّنه ابن جني في أول كتابه «المحتسب»، وأجاد القول فيه.  
وأما بعض إحدى الطبقات الثلاث الأولى من طبقات الشعراء التي قدّمناها، فكذلك.

وأما الاستدلال بحديث النبي، صلى الله عليه وسلم، فقد جوزّه ابن مالك والرضي.  
وقد منعه ابن الضائع، وأبوحيان. وسندهما أمران:

أحدهما:  
أنّ الأحاديث لم تثقل كما سمعت من النبي، صلى الله عليه وسلم، وإنما رويت بالمعنى.  
وثانيهما:

أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه، وردّ الأول: بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأوّل قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ، يصح الاحتجاج به فلا فرق، على أن اليقين غير شرط، بل الظن كاف.

وردّ الثاني: بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به،

### ثمة إجماع على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية

بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنّه استشهد بقول أبي تمام الطائي:.

وأول الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتج سيبويه ببعض شعره تقرباً إليه، لأنه كان هجاء لتركه الاحتجاج بشعره، كذا نقل عن المازني وغيره.  
ونقل عن ثعلب أنه نقل عن الأصمعي أنه قال:

«ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو أحسن الحجج»

وكذا عدّ ابن رشيق في العمدة طبقات الشعراء أربعة، قال:

«هم جاهلي قديم، ومخصّرم، وإسلامي ومحدث».

قال: ثم صار المحدثون طبقات: أولى وثانية على التدرّج، وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا.

وجعل الطبقات بعضهم ستاً، وقال: الرابعة: المولّدون، وهم من بعد المتقدمين كمن ذكر.

المحقق الرضي، فقد استشهد كل منهما بشعر المولدين.

قال صاحب الكشاف، بعدما استشهد ببيت من شعر أبي تمام: «هو، وإن كان محدثاً، لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: «الدليل عليه بيت الحماسة»، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه.

واعترض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها. ومن البين أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية.

وفي الكشف: القول دراية خاصة، فهي كنقل الحديث بالمعنى.  
وقال المحقق التفتازاني:

القول بأنه بمنزلة نقل الحديث بالمعنى، ليس بسديد، بل هو بعمل الراوي أشبه. وهو لا يوجب السماع إلا من كان به من علماء العربية الموثوق بهم؛ فالظاهر أنه لا يخالف مقتضاها، فإن استؤنس به، ولم يجعل دليلاً، لم يرد عليه ما ذكر، ولا ما قيل من أنه لو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام المحدثين، كالحريري وأضرابه، والحجج فيما روه، لا فيما رأوه.

وقد خطّوا المتنبّي وأبا تمام والبحتري في أشياء كثيرة، كما هو مسطور في شروح دواوينهم.

#### وفي الاقتراح للسيوطي:

«أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية. وفي الكشف ما يقتضي تخصيص ذلك





## أئمة النحو تركوا الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث الشريف واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عند العرب

وقد قال سُفيان الثَّوري:  
«إن قلت لكم: إني أحدثكم (كما  
سعمت) فلا تُصدّقوني، إنما هو  
المعنى».

ومن نظر في الحديث أدنى نظر  
عَلِمَ العلم اليقين أَنَّهُم يروون بالمعنى.  
لذا ترى:

أَنَّهُ وقع اللحنُ كثيرا فيما رويَ من  
الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا  
غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسانَ  
العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن  
في كلامهم، وهم لا يعلمون. وقد وقع  
في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصح من  
لسان العرب، ويعلم قطعا من غير  
شك أن رسول الله، صلى الله تعالى  
عليه وسلم، كان أفصح الناس، فلم  
يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن  
التراكيب، وأشهرها، وأجزلها. وإذا  
تكلم بلغة غير لغته، فإنما تكلم بذلك  
مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز،  
وتعليم ذلك له من غير تعلم.

ونقل عن بدر الدين بن جماعة،  
وكان ممن أخذ على ابن مالك أَنَّهُ قال  
لشيخه:

«هذا الحديث رواه الأعاجم، ووقع  
من روايتهم ما نعلم أَنَّهُ ليس من لفظ  
الرسول، صلى الله عليه وسلم، فلم  
يُجب بشيء».

ونقل عن ابن حبان أَنَّهُ قال:  
«إنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة،

لئلا يقول مبتدئ:

ما بال النحويين يستدلون بقول  
العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا  
يستدلون بما رويَ في الحديث بنقل  
العدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟  
فمن طالع ما ذكرناه، أدرك السبب الذي  
لأجله لم يستدل النحاة بالحديث».

انتهى.  
وتوسط الشاطبي فجوز الاحتجاج

قال شارحُ شواهد الرضي:  
وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض  
الأذكياء فقال:

إنما تركت العلماء ذلك، لعدم  
وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول، صلى  
الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك  
لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات  
القواعد الكلية، وإنما كان كذلك  
لأمرين:

أحدهما: أَنَّ الرواة جَوَّزوا النقل  
بالمعنى، فتجد قضية واحدة قد جرت  
في زمانه، صلى الله عليه وسلم، ولم  
يقُل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي  
من قوله، صلى الله تعالى عليه وسلم  
«رَوَّجْتُكُمَا بما مَعَك من القرآن».

«وَحَذَّاهُ بما مَعَك من القرآن»،  
وغير ذلك من الألفاظ الواردة.

فيعلم يقينا أَنَّهُ صلى الله عليه  
وسلم لم يتلفظ بجميع هذه الألفاظ،  
بل لا يجزم بَأَنَّهُ قال بعضها، ويحتمل  
أَنَّهُ قال لفظاً مُرادفاً لهذه الألفاظ،  
فَأَتَتْ الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه،  
إذ المعنى هو المطلوب، ولا سِيَّما مع  
تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة،  
والإتكال على الحفظ. والضابط مَنْ  
ضبط المعنى. وأما من ضبط اللفظ،  
فبعيد جداً، لا سِيَّما في الأحاديث  
الطوال.

والصوابُ جوازُ الاحتجاج بالحديث  
للنحوي في الضبط للألفاظ، ويلحقُ  
به ما ورد عن الصحابة وأهل البيت  
رضي الله تعالى عنهم.

وإن شئت تفصيل ما قيل في المنع،  
فاستمع لما ألقىهِ إليك، وأقدمه بين  
يديك.

قال أبو الحسن بن الضائع في شرح  
الجمال:

«تجوزُ الرواية بالمعنى هو السببُ  
في ترك الأئمة كسيبويه وغيره -  
الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث،  
واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح  
النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء  
بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان  
الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ  
النبي، صلى الله تعالى عليه وسلم،  
لأنه أفصحُ العرب. قال:

وابن خروف يستشهد كثيرا فإن كان  
على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي  
فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل  
شيئاً كان يجب استدراكه، فليس كما  
رأى» انتهى.

ونقل عن ابن حبان أَنَّهُ قال في  
شرح التسهيل:

وقد أكثر المصنف من الاستدلال بما  
وقع في الأحاديث على إثبات القواعد  
الكلية في لسان العرب، وقال:

ما رأيتُ أحداً من المتقدمين  
والمُتأخرين سَلَكَ هذه الطريقةَ غيرُهُ،  
على أن الواضعين الأولين لعلم النحو  
المستقرين للأحكام من لسان العرب،  
كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر،  
والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين.  
والكسائي والقراء، وعلي بن الأحمر،  
وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين، لم  
يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المُتأخرون  
من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم  
كنحاة بغداد والأندلس.





مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث».

ثم نقل كلام ابن الضائع وأبي حيان. والله سبحانه وتعالى أعلم، وهو جلّ شأنه أدري وأحكم.

هذا آخر ما قصدناه، وغاية ما أردناه، ونسأل الله تعالى الهداية والتوفيق، وختام أعمارنا على التصديق، وكان الفراغ من جمع هذه الرسالة وتأليفها لإحدى وعشرين ليلة خلت من صفر الخير سنة ١٣٠١ في السابعة من ليلة الخميس.



## ترجمة الكاتب

- هو جمال الدين أبو المعالي محمود شاعر الألويسي البغدادي.
- ولد العام ١٢٧٣هـ - ١٨٥٦م في رصافة بغداد
- كان أحد رجالات العصر مبرزاً في جملة من العلوم محققاً بها ضارباً منها بسهم وافر.
- كان مؤرخاً عالم بالأدب والدين، وداعياً للإصلاح.
- تأثر بتعاليم الأئمة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية تأثراً بالغاً توفي العام ١٣٤٢هـ - ١٩٢٤م.

الكلام على الحديث مطلقاً. ولا يُعرف له سلف إلا ابن خروف، فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى نقل عن ابن الضائع أنه قال:

«لا لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها، أم هي لمجرد التمثيل؟ قال: والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناء على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف». انتهى.

وقد تبعه السيوطي في «الاقتراح» حيث قال فيه:

«وأما كلامه، صلى الله تعالى عليه وسلم، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، (وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا) وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد (في القصة الواحدة) مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن

بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، ونقل عنه أنه قال في شرح الألفية: لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنثى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تثقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن روايتهم اعتنوا بشأنها لما يبتنى عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم فيه قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.

وأما الحديث، فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاصة، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته، صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية. وابن مالك، لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى